

ملاحح حول بعض الاتجاهات النظرية والمنهجية الحديثة في دراسة المواطنة النشطة: دراسة تحليلية

إعداد

علي رمضان عبد الحافظ

مدرس مساعد قسم الدراسات السكانية

كلية الآداب – جامعة المنيا

ali-ramadan65@mu.edu.eg

المستخلص:

تستهدف الدراسة الراهنة، محاولة عرض أبرز الاتجاهات النظرية، والمنهجية لمفهوم المواطنة النشطة، ذلك من خلال عرض الإرهاصات التاريخية للمفهوم، ثم عرض أبرز النظريات، والمناهج، وطرق القياس الإجرائية، التي جاءت بأبرز الأدبيات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة بصورة تحليلية، وبالحدِيث عن منهجية الدراسة، فالدراسة تعتمد على أسلوب إعادة التحليل، وبهذا فهي تنتمي إلى نمط الدراسات التحليلية، وقد انتهت الدراسة الراهنة إلى حقيقة مفادها تنوع المداخل النظرية التي تناولت موضوع المواطنة النشطة وفقاً لأهداف كل دراسة، وطبيعة المجتمعات المختلفة، فثمة اتفاق أن من أبرز النظريات المعاصرة التي تناولت موضوع المواطنة النشطة (نظرية النسق الاجتماعي، ونظرية المجال العام، ونظرية الجودة الاجتماعية)، كما أظهرت الدراسة أن ثمة اتفاق في طرق قياس المواطنة النشطة إجرائياً في السياق الأوروبي، من خلال عناصرها والتي تنتهي إلى أربعة أبعاد رئيسة وهي كالآتي: (الاحتجاج والتغيير الاجتماعي، الحياة المجتمعية، الحياة النيابية الممثلة، القيم الديمقراطية)، بخلاف السياق العربي الذي وجد صعوبة في قياس المواطنة النشطة بأبعادها، وفقاً للسياق الأوروبي.

الكلمات المفتاحية: المواطنة - المواطنة النشطة - نظريات المواطنة - نظريات المواطنة النشطة - قياس المواطنة النشطة.

Citizenship- Active Citizenship - Citizenship Theories -Active
Citizenship Theories- Active Citizenship Measurement.

تمهيد:

يعد مفهوم المواطنة النشطة من المفاهيم المنبثقة عن المفهوم التقليدي (المواطنة)، كما أنه من المفاهيم عالية التجريد، المركبة، والتي يجب تناولها بصورة إجرائية، تتفق وطبيعة المفهوم ومستوى تجريده، ليسهل قياسها وفهمها، فمفهوم المواطنة النشطة وفقاً للسياق الأوروبي يتكون من أربعة أبعاد رئيسية (الاحتجاج والتغيير الاجتماعي، الحياة المجتمعية، الحياة النيابية الممثلة، القيم الديمقراطية).

ومع تجدد الاهتمام الأكاديمي بموضوع المواطنة، ظهرت مفاهيم وليدة، ولصيقة لمفهوم المواطنة، كمفهوم المواطنة النشطة، والمواطنة الانسحابية، والمواطنة الاقتصادية، والمواطنة الكونية، ومؤخرًا المواطنة الرقمية، ولعل كل هذه المفاهيم جاءت نتيجةً للتغيرات التي طرأت على المجتمعات، وما نتج عنها، هذا بالإضافة إلى الآثار السلبية للعولمة ولهيمنة دول الشمال على الجنوب، وقد أثرت أيضًا كل هذه التغيرات سلبيًا في تشكيل الظروف الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك السياسية، ثم إعادة تشكيل المجال العام للبلدان وانحساره، الأمر الذي قد أدى في النهاية، إلى إعادة ظهور مشكلاتٍ مجتمعيةٍ مؤرقة لدول الجنوب.

ولعل من أبرز الأسباب الكامنة والمتعددة، التي ساهمت في ظهور الموضوع القديم (المواطنة) من جديد على الساحة، سبب رئيس تقوم عليه بقية الأسباب، ألا وهو أن مجتمعات ما بعد المرحلة الصناعية، تحتاج إلى أن يتولد بين أعضائها نوعٌ من الهوية، حيث يتعرفون على ذواتهم من خلالها، ويشعرون بالانتماء إليها، حيث أن هذا النمط من المجتمعات يعاني بوضوح من نقصٍ في الانتماء من جانب المواطنين إلى

باقي المجتمع، ودون هذا الانتماء يصبح من المستحيل التصدي بشكلٍ جماعي للتحديات التي يتعرضون لها (عديلة كورتينا، 2015، ص 21).

أهداف الدراسة:

استهدفت الدراسة الزاهنة، محاولة عرض بعض الاتجاهات النظرية، والمنهجية المعاصرة لمفهوم المواطنة النشطة، من خلال (عرض الإرهاصات التاريخية للمفهوم، وعرض أبرز النظريات، والمناهج، وطرق القياس الإجرائية)، كما جاءت ببعض الأدبيات السابقة المتعلقة بالموضوع، وذلك بصورة تحليلية.

أهمية الدراسة:

تحدد أهمية الدراسة في محاولة تقديم عرض تحليلي لبعض الأطر النظرية والمنهجية، التي تناولت مفهوم المواطنة النشطة نظرياً، وإجرائياً، كما جاء ببعض الأدبيات السابقة، ومحاولة توجيه الاهتمام بموضوع مهم، مثل المواطنة النشطة في مصر على المستويين (الأكاديمي، والتنفيذي)، فنتائج الدراسات الأكاديمية من شأنها أن تقدم لصانعي القرار بيانات عن حالة ومستوى المواطنة النشطة في مصر.

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على أسلوب إعادة التحليل (Re-Analysis Method)، وبهذا فهي تنتمي إلى نمط الدراسات التحليلية.

ويعتمد أسلوب إعادة التحليل، على إعادة قراءة نتائج البحوث السابقة، والتراث المتعلق بالموضوع، وتفكيك عناصرها، وإعادة تركيبها على نحو يساعد في توفير بيانات تلقي الضوء على جوانب الموضوع (علي جليبي، 2013، ص12).

مصطلحات الدراسة:

مفهوم المواطنة

يعود أصل المواطنة إلى اليونانية القديمة عندما كان "المواطنون" هم أولئك الذين لديهم الحق القانوني بالمشاركة في شؤون الدولة. وبالتالي فالجميع كانوا مواطنين: العبيد والفلاحون والنساء والأجانب المقيمون كانوا جميعًا مجرد رعايا للدولة، ومن ناحية أخرى ظهر مفهوم المواطنة بشكله المعاصر، كميدان مثير للجدل والحوار حيث برز التركيز على التنمية التي تبنى على المشاركة... إلخ، بخاصة المشاركة السياسية وزيادة تأثير الفقراء والهامشيين في عمليات اتخاذ القرار الأوسع الذي يؤثر في حياتهم، وبهذا يركز المفهوم المدني للمواطنة، على الهويات السياسية للناس باعتبارهم مواطنين فاعلين، بغض النظر عن هوياتهم في المجتمعات المحلية، ويؤكد على ما يربط المواطنين معاً في هوية مشتركة (علي جليبي، وهاني خميس، 2011، ص151).

ويُعد مفهوم "المواطنة" من المفاهيم الحديثة نسبياً في الفكر المصري المعاصر، فالمحدثون من المفكرين لم تزل إسهاماتهم حول هذا الموضوع تكاد تكون نادرة، ومما يزيد الأمور صعوبة هو أن موضوع المواطنة لم يزل "مبحثاً غائباً" في الدراسات السياسية المصرية والعربية (سمير مرقص، 2006، ص27).

مفهوم المواطنة النشطة.

تعتبر المواطنة النشطة من الموضوعات الجديدة نسبياً على المستوى الأكاديمي القومي مقارنة بالمستوى العالمي، حيث بدأ استخدام مصطلح المواطنة النشطة (Active Citizenship) أو الفاعلة من خلال "دوجلاس هيرد" في عام 1983، وعُبر عنه بوصفه مصطلحاً يؤكد ضرورة عدم التشجيع على الاعتماد على دولة الرفاهية، والتوجه نحو المبادرات الموجهة نحو العمل التطوعي والعتاء، بدلاً من المشاركة السياسية التي تتمحور حول التصويت (سارة البلتاجي، 2016، ص31).

وكما يعرفها "تيرنر" بأنها الهوية القانونية الرسمية التي يرثها الفرد خلال مجموعة من الحقوق والواجبات الشرعية، التي تمكنهم من الوصول إلى امتلاك الموارد السياسية والاقتصادية والثقافية في المجتمع (Helena Scheithauer, 2016, p18)، ومن ناحية أخرى، يمكن تعريف المواطنة النشطة: بأنها إتاحة الفرص للمواطنين للمشاركة في تحديد ومعالجة مشكلات مجتمعاتهم المحلية، وتحسين جودة حياتهم، فالمواطن النشط قادر على خلق مجتمع أفضل من خلال المشاركة الإيجابية والمباشرة فيما يتعلق بمجتمعاتهم المحلية (غادة أحمد، 2013، ص136).

ويعرف كلاً من (Bryony & Massimiliano, 2008, p461) المواطنة النشطة/ الفاعلة: على أنها الطريقة التي تمكن المواطنين من امتلاك أصواتهم وجعلها مسموعة ولها الأثر بمجتمعاتهم، التي من شأنها أن تشعرهم بالانتماء، وتقدم لهم الدعم بمجتمعاتهم التي يعيشون فيها، في ضوء قيم الديمقراطية والمساواة وتقبل التباين الثقافي.

وتعني المواطنة النشطة مجموعة من الحقوق والالتزامات التي تربط الأفراد بالدولة، بما في ذلك دفع الضرائب، وطاعة القانون، والممارسة الكاملة للحقوق السياسية والمدنية والاجتماعية، فالمواطنون النشطون يستخدمون هذه الحقوق لتحسين نوعية الحياة السياسية والمدنية من خلال الانخراط في الاقتصاد الرسمي، أو السياسات الرسمية، أو من خلال نوع من العمل الجمعي الذي سمح به تاريخياً لبعض الجماعات الفقيرة والمهمشة لجعل أصواتهم مسموعة، وعلى المستوى الفردي تعني المواطنة النشطة تنمية الثقة بالنفس والتغلب على العجز الذي يؤثر في مشاركة الأفراد من الانخراط والمشاركة الفعالة في العمل الجماعي (Mathew & Bruce, 2009, P 955).

Active (AC) وتعني المواطنة النشطة إجرائياً في الدراسة الراهنة (AC) Citizenship "مدى إتاحة الفرصة للشباب في أن يكونوا قادرين على التغيير

الاجتماعي من خلال المشاركة البناءة الإيجابية في أنشطة المجتمع والانخراط بمؤسساته المجتمعية والسياسية وامتلاك أصواتهم، وتحمل المسؤولية في مجتمعاتهم بقصد إحداث تغيير إيجابي، متمتعين بقيم ديموقراطية ومناخ ديموقراطي يؤهلهم في أن يكونوا فاعلين ومندمجين بموطنهم"، وفيما يلي عرض للتحديات الإجرائية لأبعاد المواطنة النشطة وفقاً لدراسة- Bryony & Massimiliano, 2008, pp461- (469):

التحديد الإجرائي للتغيير الاجتماعي: قدرة الشباب على التغيير الاجتماعي من خلال العضوية، أو المشاركة، أو التبرع بالمال، أو العمل التطوعي بمنظمات حقوق الإنسان، أو النقابات، أو المنظمات البيئية.

التحديد الإجرائي للحياة المجتمعية: قدرة الشباب على الانخراط في منظمات المجتمع من خلال العضوية، أو المشاركة، أو التبرع بالمال، أو العمل التطوعي بالمنظمات الدينية، التجارية، الثقافية، الاجتماعية، الرياضية.

التحديد الإجرائي للديموقراطية المُمثلة: مشاركة الشباب في العمل السياسي من خلال العضوية، أو المشاركة، أو التبرع بالمال، أو العمل التطوعي بالأحزاب السياسية، والإقبال على الانتخابات والمشاركة بالتصويت.

التحديد الإجرائي للقيم الديموقراطية: مدى تمتع الشباب بقيم الديموقراطية وحقوق الإنسان كالحرية والمساواة والعدالة وتقبل الآخر، والتسامح الفكري المتبادل، والتفاهم، والتضامن.

عرض تحليلي لأبرز الاتجاهات النظرية المعاصرة المتعلقة بالمواطنة النشطة.

على الرغم من تعدد النظريات، والمداخل النظرية التي تستخدم في تفسير السلوك الإنساني اجتماعياً، وديموقرافياً، إلا أن استخدام نظرية بعينها، يتحدد نتيجة لهدف كل دراسة، ومدى ملائمة هذه النظرية في تقديم تفسيرات واقعية لكل ظاهرة على حدا،

فبمراجعة الأدبيات السابقة، وجد الباحث تنوعاً نظرياً من حيث النظريات، والمداخل النظرية التي تناولت المواطنة النشطة، ويمكن حصر هذا التنوع في (نظرية الأنساق، نظرية المجال العام، ثنائية البنية، ونظرية الفعل الاتصالي، ونظرية الجودة الاجتماعية، ونظرية رأس المال الاجتماعي)، وفيما يلي عرض تحليلي لأبرز تلك النظريات:

1- نظرية النسق الاجتماعي عند "تالكوت بارسونز Talcott Parsons"، "وسيمور مارتن ليبست S.M. Lipset".

يرى "بارسونز" أن التغيير امتداد لتحقيق التوازن داخل الأنساق، كتب "بارسونز" مقالاً بعنوان "بعض الاعتبارات حول نظرية التغيير" قدم فيه فكرة التباين الاجتماعي بطريقة أكثر تركيزاً، فالتغيير الاجتماعي يظهر من خلال التباين البنائي الوظيفي عندما تتطور أجهزة جديدة، أو أبنية جديدة لأداء بعض الوظائف، فعندما يفشل نسق معين في أداء وظيفته بنجاح، فإن النسق المستقبل لهذه الوظيفة يمارس عليه ضغطاً محاولاً أن يغيره بالطريقة التي تروقه.

ومن جانب آخر بذل ليبست في كتابه "رجل السياسة Political Man" جهداً كبيراً ليقدم الأدلة الإمبريقية على استقرار المجتمع الأمريكي وتضامن جماعته وخلوه من مظاهر الصراع، أو قدرته على امتصاصها، وينعكس ذلك كله فيما أسماه ليبست بالديموقراطية المستقرة "Stable Democracy"... إلخ، ولا يعتمد استقرار الديمقراطية على التقدم الاقتصادي فقط، بل يعتمد أيضاً على الفعالية "Effectiveness"، والشرعية "Legitimacy" في النسق السياسي، ويعني بالفعالية: الأداء الفعلي للنسق السياسي أو درجة نجاحه في تحقيق وظائفه، أما الشرعية فإنها تعني قدرة النسق على توليد الاعتقاد بأن النظم السياسية القائمة هي أنسب النظم للمجتمع والمحافظة عليها. (أحمد زايد، 2006، ص ص 111-132).

تتفق الدراسة الراهنة مع "بارسونز" في فكرة أن المجتمع عبارة عن شبكة من العلاقات بين الأنساق، فالمواطنين بأي مجتمع يمثلوا نسقاً، لهم من الاحتياجات

والحقوق وعليهم من الواجبات اللازم تأديتها تجاه النسق العام، والدولة باعتبارها نسقاً أكبر يعد الممثل القانوني للمجتمع، لها من الواجبات وعليها من الأدوار الواجب تأديتها في إطار منظومة الثواب والعقاب، إلى جانب تلبية احتياجات المواطنين وإشباعها، ولعل هذا ما يحكم العلاقة بينهم كمجموعة من العناصر المتبادلة المتمثلة في توقعات الأدوار، فكما يتوقع المواطنون تلبية احتياجاتهم، وحقوقهم من نسق الدولة، أيضاً تتوقع الدولة تأدية نسق المواطنين لأدوارهم، وكل هذا يتم في ضوء معايير، وقيم متفق عليها تحكمها فكرة الثواب والعقاب.

وبخصوص مفاهيم عدم التكامل داخل الأنساق، يمكن فهمها في صورة ما يمكن أن يترجمه المواطنون في صورة سلوكيات تحقق إشباعاً لاحتياجاتهم، قد يكون بصورة إيجابية من خلال المشاركة في أنشطة المجتمع، والاندماج في منظمات المجتمع المدني بغية التغيير، وقد يكون سلبياً من خلال سلوكيات منحرفة، كالعزوف عن المشاركة والاندماج في أنشطة المجتمع، والعزوف عن تأدية الواجبات، أو التفكير في الهجرة غير الشرعية بحثاً عن الشكل الإيجابي السالف ذكره، لذا فالتغيير الاجتماعي كما يراه بارسونز ما هو إلا امتداد لتحقيق التوازن داخل المجتمع.

كما تتفق الدراسة مع "ليست" في أنه لضمان تحقيق الاستقرار في أي مجتمع بعيداً عن الصراعات، التي تهدد وجود نظام ديمقراطي مستقر كالمجتمعات المتقدمة، التي حققت ذلك كالولايات المتحدة الأمريكية، يجب أن يسود المجتمع هذا، حالة من الفعالية والنشاط بين المواطنين والنظام السياسي بالدولة، والذي يترجم في صور المشاركة في أنشطة مؤسسات المجتمع كالمؤسسات الدينية، وتعزيز فرص المشاركة للطبقات الدنيا في الحياة المجتمعية، والعضوية بالمؤسسات، والانتفاع بخدماتها، والمشاركة السياسية في الانتخابات والتصويت.

وفي الأخير، نسترشد من نظرية النسق الاجتماعي: أن حالة عدم التكامل بين أنساق المجتمع وتحقيق الغاية منها، هي إشباع احتياجات المواطنين والتي قد تدفع

أكثر فئات المجتمع تأثرًا، وهم الشباب (خاصة فئة الشباب متدني المهارات والإمكانات -الفقراء)، إلى حالة من عدم التكامل مع أنساق المجتمع، قد تتمثل في سلوكيات غير مقبولة، والتي تمثل في منظورهم أسلوبًا للضغط والتغيير والتعبير عن آراءهم، واحتياجاتهم، كالعزوف عن المشاركة في أنشطة المجتمع، والعزوف عن تأدية الواجبات.

2- تصورات "يورجين هابرماس" (Jürgen Habermas) عن المجال العام، ونظريته عن الفعل الاتصالي، وتفسيره للمواطنة النشطة.

برز مفهوم المواطنة النشطة، باعتباره أكثر انسجامًا مع خصائص المجال العام الكوني، نتيجة للدور المحوري للمواطنة النشطة، في تحقيق التوازن بين النظام والحرية في مجتمع الحدائة المتأخرة، وقد وصف "هاهر" المواطنة النشطة بأنها ممارسة للحقوق الاجتماعية والسياسية والمدنية من خلال ممارسة قائمة على المشاركة في مستويات متباينة محلية وقومية وعابرة للقوميات.

ظهرت نظرية المجال العام كنظرية اجتماعية، وسياسية علي يد "هابرماس" في كتابه التحول البنائي للمجال العام الذي كتب بالألمانية عام 1961، وترجم إلى الإنجليزية عام 1989، ولقد استخدم "هابرماس" هذا المفهوم الذي استخدمه من قبله "كانط" لتفسير الواقع في السياقات الغربية، وقد اعتبر "هابرماس" المجال العام حيز من حياتنا الاجتماعية يقترب من الرأي العام، يظهر عندما يجتمع مجموعة من الأفراد ليتبادلوا احتياجات المجتمع من الدولة، ويتبلور عندما يستخدم مجموعة من الأشخاص العقلانية في مناقشة القضايا ذات الطابع العام. (سهير صفوت، 2016، ص 106)

نستخلص مما سبق، أن المجال العام بمجتمع ما يتكون نتيجة لتضافر الجهود واشتراك مجموعة لإنجاز هدف معين، والمطالبة باحتياجاتهم أو حقوقهم، ووفقًا لـ "هابرماس" فإن المجال العام يصنع من خلال فعل اتصالي بين المواطنين ممن لديهم اهتمامات مشتركة كفئة الشباب الباحثين عن عمل، خصوصًا أولئك غير المشتركين

في أنشطة المجتمع، مما يدفع البعض منهم في التفكير في طريقة للتعبير عن آراءهم واحتياجاتهم، ووفقاً لتصويراته فالمجال العام تمثله الدولة، والمجال الخاص يمثله أولئك المواطنين (الشباب) الباحثين عن فرص للاندماج أو حياة لائقة.

3- نظرية الجودة الاجتماعية.

يعد هذا المدخل رؤية جديدة للمستقبل تهدف إلى تحقيق مجتمع متكامل، عُرفَ في التراث بمجتمع الجودة أو الجودة الاجتماعية "Social Quality"، وهي رؤية تمثل في الوقت نفسه توجهاً تنموياً بديلاً يبدأ من أسفل إلى أعلى، ويُعلي من قيم العدالة والمواطنة ويؤسس مجتمعاً يتسم بالإنصاف ويحقق الاستدامة، ويعبر عن سياسة اجتماعية تسعى إلى مكافحة الاستبعاد الاجتماعي والإقصاء الاجتماعي، وإقامة مجتمع يرتكز على أربعة أسس: الأمن الاجتماعي والاقتصادي، والاندماج الاجتماعي، والتمكين الاجتماعي، والتماسك الاجتماعي.

ينطوي مفهوم الجودة الاجتماعية كفكرة عامة، على تحسين النظام الاجتماعي لتحقيق جودة حياة أفضل لجميع أفراد المجتمع في إطار العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية، وعُرفت الجودة الاجتماعية بأنها "المدى الذي يتيح للمواطنين القدرة على المشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مجتمعاتهم، في أوضاع تعزز قدراتهم الفردية ورفاهيتهم" (سارة البلتاجي، 2016، ص ص 33-41).

نستخلص من نظرية الجودة الاجتماعية، أنه من أجل تحقيق حياة أفضل للمواطنين، ينبغي توافر شرطين أساسيين: (وجود فاعلين قادرين على المشاركة، توافر عوامل موضوعية وذاتية لتحقيق الجودة الاجتماعية)، لذا يمكن القول أن المواطنة النشطة تتشابه في أبعادها/ شروطها مع شروط الجودة الاجتماعية فهي لا تتحقق إلا بوجود أشخاص نشيطين/ فاعلين مندمجين في منظمات ومؤسسات المجتمع المختلفة، في ضوء قيم ديموقراطية تحكم سلوكهم، وفيما يلي عرض لأبرز الاستخلاصات النظرية (الشرطين) لنظرية الجودة الاجتماعية:

1- وجود فاعلين قادرين على المشاركة وتحقيق الذات في ضوء سيادة حالة الاحترام وسيادة القانون وحقوق الإنسان والعدالة والقدرة على الانخراط والتفاعل، **تتفق الدراسة الراهنة** مع هذا الشرط فيما يتعلق بتحقيق الجودة في الحياة (حياة المواطنين) فلكي تسود حالة المواطنة النشطة/ الصالحة، يجب أن تسود حالة من الاستقرار القائمة على مشاركة المواطنين في أنشطة المجتمع والاندماج في مؤسساته لإبداء الرأي وهي محاولة للتغيير الاجتماعي من خلال المشاركة (بعد التغيير الاجتماعي)، في ضوء مدى تمتع المواطنين بقيم ديمقراطية كاحترام والعدالة وقيم حقوق الإنسان (بعد القيم الديمقراطية).

2- مدى توافر العوامل الموضوعية لتحقيق الجودة الاجتماعية في حياة المواطنين، التي تؤثر في مدى سيادة الاستقرار في حياتهم الشخصية وفي علاقتهم بالدولة، في ضوء (الجانب الموضوعي المتمثل: في الشعور بالأمن الاجتماعي والاقتصادي من خلال إشباع احتياجاتهم في المشاركة والاندماج بمؤسسات المجتمع وإشباع احتياجاتهم الاقتصادية من خلال توفير فرص عمل لائقة ودخول مرتفعة، الجانب الذاتي المتمثل: في حالة الاعتراف والاستجابة الاجتماعية (بعد الحياة الديمقراطية التمثيلية)، ومدى تقلدهم للمناصب ومشاركتهم في صنع القرار وشعورهم بالأمن الشخصي، الجانب المعياري المتمثل: في حالة التضامن وسيادة المواطنة القائمة على قيم الديمقراطية والكرامة وتمكين الشباب).

وفي الأخير نستخلص مما تقدم: أن حالة المواطنة النشطة والجودة الاجتماعية يمكن اعتبارهم وجهان لعملة واحدة نحو تحسين حياة الأفراد وتعزيز الاستقرار بالمجتمعات، فالمواطنة النشطة تنعكس إيجابياً في تشكيل سلوكيات المواطنين وتحديد شكل علاقتهم بالدولة، وتحسين جودة حياتهم اليومية، لذا ترى الدراسة الراهنة وفقاً للطرح النظري، أن الجودة الاجتماعية مرآة لما تحققه المواطنة النشطة بالمجتمع.

عرض تحليلي لأبرز الاتجاهات المنهجية المتعلقة بالمواطنة النشطة.

1- عرض لأبرز الأدبيات السابقة.

أولاً: الدراسات العربية:

دراسة (محمد سرحان، 2011، ص ص 584-637) والتي هدفت إلى تحديد مستوى المواطنة الفعالة لدى الشباب الجامعي، واستخدمت منهج المسح الاجتماعي بالعينة، ومقياس كمي لقياس مستوى المواطنة النشطة، تم تطبيقه على عينة من الشباب الجامعي، وانتهت إلى انخفاض مستوى السلوك الفعال لدى الشباب الجامعي، وضعف المشاركة في الحياة العامة، والتأثير في صنع القرار، وضعف مشاركتهم في المجتمع المدني، عدم وجود استراتيجية لتنمية المشاركة لدى الشباب وضعف المشاركة السياسية.

دراسة (علي جليبي، 2013، ص ص 1-40) والتي هدفت إلى بلورة العلاقة بين الاندماج الاجتماعي والمواطنة النشطة في مصر، من خلال إعداد دراسة نظرية اعتمدت على منهج إعادة التحليل، وأساليب البحث التاريخي، وطريقة المؤشرات، من خلال مراجعة نتائج التراث النظري، وإعادة تحليلها، وانتهت إلى أن المجتمع المصري بعد 25 يناير 2011 شهد بزوغ مقومات المواطنة النشطة، التي أخذت في التشكل مع تزايد الحركات الاحتجاجية، والإضرابات، وانخراط المواطن في النشاطات الموجهة نحو التغيير الاجتماعي، والمشاركة في النشاطات التي تدعم المجتمع، مثل المشاركة في التصويت في الانتخابات والتعبير عن رأيه، والانضمام إلى الأحزاب السياسية.

دراسة (نيرة علوان، 2019، ص ص 139-195) والتي هدفت إلى التعرف على ممارسة المواطنة في المجتمع المصري، والتي تجعلها تدور في فلك المواطنة النشطة أم الانسحابية، واعتمدت على منهج المسح الاجتماعي بالعينة، واستمارة الاستبيان ودليل المقابلة كأدوات، وتم تطبيقها عينة واسعة النطاق من المواطنين بخمس محافظات، وانتهت الدراسة إلى وجود أنماط من المواطنة الانسحابية بين المواطنين، وجود حالة

من التفهقر المتعمد من المواطنين عن المشاركة في أي نشاط أو اجتماع يخص الوطن، إحساس العينة بعدم حصولهم علي حقوقهم الأساسية، هناك هوة متسعة في علاقة المواطن والدولة وارتبطت هذه الهوة بانعدام الثقة لعدم ضمان الدولة للحقوق الاجتماعية.

دراسة (صفاء رفاعي، 2019، ص ص 503-551) والتي هدفت إلى تحديد أشكال المشاركة المجتمعية للشباب في المجتمع، ومدى مشاركتهم، واعتمدت على منهج المسح الاجتماعي بالعينة، وتم الاعتماد على استمارة استبيان، طبقت على عينة من الشباب، وانتهت إلى أنه لم يُبد العديد من الباحثين اهتمامًا كافيًا بأهمية المشاركة السياسية كمعيار للمواطنة النشطة في المجتمع، إلى جانب عزوف الشباب عن المشاركة في الانتخابات ويمثل ذلك نحو نصف العينة.

ثانيًا: الدراسات الأجنبية:

دراسة (Bryony & Massimiliano, 2008, pp 459-488) والتي هدفت إلى قياس المواطنة النشطة من خلال تجهيز مؤشرات مركبة، طبقت على نتائج المسح الاجتماعي الأوربي (2002)، والذي تم جمعة من 19 دولة أوربية لتحديد مستوى المواطنة النشطة لدى المواطنين، واستخدمت الدراسة منهجية النمذجة بالمعادلة البنائية، ومقياس المواطنة النشطة كأداة لقياس مستويات المواطنة النشطة بدول أوروبا، وانتهت إلى تباين مستويات المواطنة النشطة بين الدول الأوربية بعضها البعض، فنجدها مرتفعة بالسويد، ومنخفضة بدول شرق أوروبا، كما أكدت النتائج أن الدول التي تتمتع بحالة من الاستقرار، والديموقراطية طويلة الأمد تتمتع بمستويات مرتفعة من المواطنة النشطة.

دراسة (Judy Smith & Others, 2015, pp 1-11) والتي هدفت إلى تحديد مستوى مشاركة المواطنين في كافة أشكال الحياة على مستوى الأسرة، والمجتمع، والدولة، ومدى انخراطهم في مجتمعاتهم والحياة السياسية، واستخدمت الدراسة منهج

المسح الاجتماعي بالعينة، واستمارة استبيان بالمقابلة، على عينة ممثلة للمجتمع الجنوب أفريقي، وانتهت إلى أن مستوى المواطنة النشطة بلغ بين عينة البحث وفقاً لمؤشرات المواطنة النشطة نحو (68) نقطة من مجموع المقياس الكلي للمواطنة النشطة، والتي تقع ضمن التصنيف الجيد في المؤشر الفئوي للمواطنة النشطة، وهذا يعني أن أكثر من نصف العينة يشاركون بفعالية في أنشطة مجتمعاتهم.

دراسة (Melissa & Others, 2015, pp 1529-1549)، هدفت الدراسة إلى وصف واستكشاف التأثير الاجتماعي للمواطنة النشطة، استخدمت الدراسة منهج الاستدلال الاستقرائي من خلال استخدام منهجية النمذجة بالمعادلة البنائية (SEM) Structural Equation Modeling، لبناء إطار تصوري للتأثيرات الاجتماعية للمواطنة النشطة باستخدام برنامج (Statistica)، كما تم استخدام استبيان وتم تطبيقه على عينة من (63) مبحوث بأربع ولايات أسترالية، وانتهت إلى أن منظمات المجتمع المدني لها تأثير ملحوظ في الحياة الاجتماعية في المجتمع، كما يؤدي العمل التطوعي إلى زيادة كبيرة في رأس المال الاجتماعي، تتعكس إيجابياً في تعزيز مستويات المواطنة النشطة، وتعزيز قيم المواطنة كالانتماء، والشعور بالمسؤولية والتعاون، بين الأفراد داخل منظمات المجتمع المدني.

دراسة (Ekaterina & Others, 2021, pp 5-29)، هدفت الدراسة إلى تحديد الأنماط التشاركية للمواطنة النشطة للشباب الأوربي، وتحديد التغييرات في سلوك واستجابة المبحوثين من حيث أنماط المشاركة المدنية والسياسية من سنة لأخرى، وتم الاعتماد على منهج المسح الاجتماعي بالعينة، وتم استخدام استبيان طبقت على عينة من الشباب بثمان دول أوروبية، وانتهت الدراسة إلى وجود تحول في أنماط مشاركة المبحوثين في السنة الثانية لنمط المشاركة المدنية والسياسية، حيث ارتفعت مستويات المشاركة عن السنة السابقة (الأولى)، كما أبانت الدراسة بأن نحو (42%)

من أفراد العينة يحافظون على نمط مشاركتهم لأكثر من سنة، كما تعد المملكة المتحدة الأكثر مشاركة (الأعلى في مستوى المواطنة النشطة).

2- تحليل منهجي لأبرز ما جاء بالأدبيات السابقة.

نستخلص مما سبق منهجياً، أولاً من ناحية الهدف (الهدف الرئيس لأغلب الأدبيات الامبريقية، هو تحديد مستوى المواطنة النشطة، ومدى تأثيره أو تأثره بمتغيرات أخرى، ومحاولة قياسه كميًا، بينما الدراسات النظرية تمثل هدفها الرئيس في تقديم رؤية تصورية لحالة، ووضع المواطنة النشطة)، ثانياً من حيث نوع المنهج (اعتمدت أغلب الأدبيات السابقة بصورة أساسية على منهج المسح الاجتماعي بالعينة، ويشير ذلك إلى أنه من أنسب المناهج المستخدمة، بالإضافة لكونه من أكثر المناهج شيوعاً، إلى جانب اعتماد بعض الدراسات النظرية على منهج إعادة التحليل، ومنهجية النمذجة بالمعادلة البنائية، ثالثاً الأدوات يلاحظ أن استمارة الاستبيان تعد أكثر الأدوات استخداماً، إلى جانب المقاييس الكمية، رابعاً من حيث وحدة العينة: (يلاحظ اعتماد أغلب الأدبيات على عينة واسعة النطاق من المواطنين (عامة)، أو عينة سكانية محددة: فئة الشباب). كما يُلاحظ أن الأدبيات العربية التي توصلت لها الدراسة، قد ركزت في تناولها للمواطنة النشطة على أساس نظري دون أساس كمي، بينما باقي الأدبيات تناولت بصورة كمية أكثر من خلال إعداد مقياس يختلف في أغلب أبعاده عن المقياس الأوروبي.

3- مُعضلة قياس المواطنة النشطة.

كشفت الدراسة أن الدراسات الأجنبية على المستوى العالمي، قد اعتمدت في قياس المواطنة النشطة على مقياس مركب (ACCI) رباعي الأبعاد (الاحتجاج والتغيير الاجتماعي، الحياة المجتمعية، الحياة النيابية الممثلة، القيم الديمقراطية)، وهو ما طبقه المسح الاجتماعي الأوروبي على نحو (19) دولة أوروبية بالاعتماد على مؤشرات مركبة CI نحو (61) مؤشر للأبعاد الأربعة، وقام بإعادة تطبيقه (Bryony &

Massimiliano, 2008, pp 459-488)، في دراسة أجراها على بعض الدول الأوروبية لقياس المستوى الكلي والجزئي للمواطنة النشطة في دول أوروبا، والتي انقسمت لأربع مجموعات وفقاً لمستوى المواطنة النشطة، بالإضافة إلى دراسات اعتمدت على مقياس المواطنة النشطة إجرائياً كما في السياق الأوروبي، مثل دراسة (Melissa & Others, 2015, pp 1-11)، ودراسة (Ekaterina & Others, 2021, pp 5-29).

وبالحديث على حالة مصر فالعجز عن قياس المواطنة النشطة في صورتها التي تناولها المسح الاجتماعي الأوروبي، نظراً إلى اختلاف السياق المجتمعي، ونقص البيانات في مصر بشأن بعض المتغيرات، خصوصاً بعد ثورة 25 يناير، وعدم وجود مسح اجتماعي دوري في المجتمع المصري للمؤشرات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية (سارة البلتاجي، 2016، ص 31).

وعلى الرغم من هذا العجز إلا أنه توجد دراسات تناولت موضوع المواطنة النشطة بصورة نظرية كدراسة (علي جلبي، 2013، ص ص 1-40)، (سارة أشرف، 2014، ص ص 5-245)، ودراسات أخرى قامت بتصميم مقياس كمي مثل دراسة (محمد سرحان، 2011، ص ص 584-637)، ويتكون من سبعة أبعاد (المعرفة بحقوق المواطنة، المعرفة بمسؤوليات المواطنة، القيم الديمقراطية، المهارات والقدرات، الهوية والوعي، السلوك الفعال، التصويت والتأثير)، ويلاحظ انه يختلف في أغلب أبعاده عن المقياس الأوروبي رباعي البعد.

والجدير بالذكر أن بعض نتائج الدراسات التي تناولت المواطنة النشطة نظرياً وإجرائياً، قد كشفت عن ظهور أنماط جديدة من المواطنة بفعل المستجدات المجتمعية، والظروف الناتجة عن عدم القدرة على تحقيق مواطنة نشطة، مثل المواطنة الانسحابية، المواطنة المنقوصة، المواطنة غير المتوازنة.

نتائج الدراسة:

- سيتم عرض نتائج العرض التحليلي السابق، من خلال نقاط موجزة لأهم ما تضمنته النظريات ونتائج بعض الأدبيات السابقة منهجياً، وذلك على النحو التالي:
- انتهت الدراسة الراهنة إلى حقيقة مفادها، تنوع المداخل النظرية التي تناولت موضوع المواطنة النشطة وفقاً لأهداف كل دراسة، وطبيعة المجتمعات المختلفة، إلا أن ثمة اتفاق أن من أبرز النظريات (نظرية النسق الاجتماعي، نظرية المجال العام، ونظرية الفعل الاتصالي، ونظرية الجودة الاجتماعية).
 - ثمة اعتقاد نظري، أن وجود نظام ديمقراطي في أي مجتمع، من شأنه قد يسهم في تعزيز حالة الاستقرار، ولعل هذا مرهون بوجود حالة من الفعالية والنشاط بين المواطنين والنظام السياسي بالدولة، والذي يترجم في صور المشاركة في أنشطة مؤسسات المجتمع المختلفة، وتعزيز فرص المشاركة للطبقات الدنيا في الحياة المجتمعية، والعضوية بالمؤسسات، والانفتاح بخدماتها، والمشاركة السياسية في الانتخابات والتصويت.
 - المواطنة النشطة تتشابه في أبعادها/ شروطها مع شروط الجودة الاجتماعية فهي لا تتحقق إلا بوجود أشخاص نشيطين/ فاعلين مندمجين في منظمات ومؤسسات المجتمع المختلفة.
 - كشفت الدراسة إلى بزوغ أنماط جديدة من المواطنة إلى جانب المواطنة النشطة وهو ما كشفت عنه نتائج بعض الأدبيات السابقة، مثل المواطنة الانسحابية، المواطنة المنقوصة، المواطنة غير المتوازنة، المواطنة الرقمية...إلخ.
 - ثمة إجماع على مستوى السياق الأوروبي في قياس المواطنة النشطة، من خلال أربعة أبعاد رئيسية (الاحتجاج والتغيير الاجتماعي، الحياة المجتمعية، الحياة النيابية الممثلة، القيم الديمقراطية).

- كشفت نتائج تحليل الأدبيات السابقة عن تنوع طرق تناول مفهوم المواطنة النشطة، وطرق القياس إجرائيًا، فمن الصعوبة قياس المواطنة النشطة، كما بالسياق الأوربي، نظرًا لاختلاف الأنساق المجتمعية، والثقافات، دون إعادة معايرة طرق القياس هذه بما يلائم طبيعة المجتمع المصري، إلى جانب قلة الأدبيات العربية التي تناولت المفهوم، مقارنة بوفرته في السياق الأوروبي.
- كشفت الدراسة أن الهدف الرئيس لأغلب الأدبيات الامبريقية قد انحصر في تحديد مستوى المواطنة النشطة، ومحاولة قياسه كميًا، بينما الدراسات النظرية تمثل هدفها الرئيس في تقديم رؤية تصويرية لحالة ووضع المواطنة النشطة.
- انتهت الدراسة الراهنة إلى أن من أكثر المناهج شيوعًا في الأدبيات السابقة التي تناولت موضوع المواطنة النشطة منهج المسح الاجتماعي بالعينة، إلى جانب اعتماد بعض الدراسات النظرية على منهج إعادة التحليل، ومن حيث الأدوات يلاحظ أن أكثر الأدوات الشائع استخدامها استمارة الاستبيان، ومن حيث وحدة العينة: (يلاحظ اعتماد أغلب الأدبيات على عينة واسعة النطاق من المواطنين (عامة)، أو عينة سكانية محددة: فئة الشباب).

توصيات الدراسة:

- توصي الدراسة بضرورة إجراء المزيد من الدراسات الأكاديمية لموضوع المواطنة النشطة على المستوى القومي باعتبارها مؤثرًا عمليًا (امبريقيا) لحالة الديمقراطية بالمجتمعات.
- توصي الدراسة بإجراء مسح اجتماعي في المجتمع المصري، لقياس مستوى المواطنة النشطة بصورة زمنية متلاحقة محددة، لقياس المنجز من خطط الدولة في الارتقاء بالعنصر البشري اجتماعيًا، وسياسيًا، واقتصاديًا.

- ضرورة معالجة أنماط المواطنة المستحدثة (الانسحابية) في المجتمع المصري، والتي كشفت عنها بعض نتائج الأدبيات النظرية والميدانية، من خلال استثمار طاقة الشباب، ودمجهم الحقيقي في أنشطة المجتمع.
- توصي الدراسة بضرورة الاعتماد على منهجيات غير تقليدية، في دراسة موضوع المواطنة النشطة، لا سيما المناهج الكمية التي تعتمد على النمذجة بالمعادلة البنائية.

المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- أحمد، غادة، (2017). المواطنة وتمكين المرأة، المؤتمر الدولي السنوي لكلية الآداب: المرأة وصناعة المستقبل، كلية الآداب-جامعة عين شمس.
- أشرف، سارة، (2014). الأمن الاجتماعي الاقتصادي والمواطنة النشطة في المجتمع المصري: دراسة سوسيولوجية لتداعيات ثورة 25 يناير، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ص ص 5-245.
- البلتاجي، سارة، (2016). الأمن الاجتماعي - الاقتصادي والمواطنة الناشطة في المجتمع المصري، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، الطبعة الأولى.
- جليبي، علي عبد الرازق، (2013). الاندماج الاجتماعي والمواطنة النشطة- مصر بعد ثورة 25 يناير نموذجًا، المؤتمر السنوي الثاني للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر.
- جليبي، علي، وهاني خميس، (2011). العولمة والحياة اليومية، مكتبة الأنجلو المصرية، ط 1، القاهرة.

- رفاعي، صفاء، (2019). دور المشاركة المجتمعية في تعزيز قيم المواطنة لدى الشباب المصري، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، كلية الآداب: جامعة المنيا، م 2 ع 69.
- زايد، أحمد، (2006). علم الاجتماع: النظريات الكلاسيكية والنقدية، دار نهضة مصر، القاهرة، الطبعة الأولى.
- سرحان، محمد، (2011). برنامج مقترح لتنمية المواطنة النشطة لدى الشباب الجامعي من منظور طريقة تنظيم المجتمع، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، القاهرة، م 2 ع 30، ص ص 584-637.
- صفوت، سهير، وآخرون، (2016). نحو صياغة خطة شاملة لتنمية الشباب، مؤسسة الأمير محمد بن فهد للتنمية الإنسانية بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الإدارية جامعة الدول العربية.
- علوان، نيرة، (2019). المواطنة على متصل النشاط والانسحاب في المجتمع المصري، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب-جامعة القاهرة، المجلة العربية لعلم الاجتماع، ع 23، القاهرة، ص ص 139-195.
- كورتينا، عديلة، (2015). مواطنون في العالم: نحو نظرية للمواطنة، ترجمة علي المنوفي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة: سلسلة علوم اجتماعية، القاهرة.
- مرقص، سمير، (2006)، المواطنة والتغيير: دراسة أولية حول تأصيل المفهوم وتفعيل الممارسة، مكتبة الشروق الدولية، ط 1، القاهرة.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

- Clarke, Mathew & Bruce Massingham, (2009). Active Citizenship and Social Accountability, Vol 16, No 8, Development in Practice: Published by Taylor & Francis Ltd.

-
- Edwards, Melissa & Others, (2015). A conceptual Model of Social Impact as Active Citizenship, International Journal of Voluntary & Non-Profit Organization, Vol 26 No 4.
 - Enchikova, Ekaterina, & Others, (2021). Active citizenship: Participatory Patterns of European Youth, Journal of Social Science Education, Vol 20, No 1.
 - Hoskins, Bryony & Massimiliano, (2008). Measuring Active Citizenship through the Developing of a Composite Indicator, European Commission - Joint Research Centre, Italy.
 - Scheithauer, Helena, (2016). Issues of Active Citizenship in A Modern Democracy: the example of Austria, Master Thesis in Sustainable development, Modul University, Vienna.
 - Smith, Judy- Hohm, Leigh- Gail Petersen, (2015). Active Citizenship & Social Cohesion: Brand Smith Africa: Research Note, South Africa.

Features About Some Modern Theoretical and Methodologies Perspectives in The Study of Active Citizenship: An Analytical Study.

Abstract

This study seeks to attempt the theoretical and methodological rooting of the concept of active citizenship, by presenting the historical implications of the concept, and procedural methods of measurement, in addition to presenting the most prominent theories, as it presented the literature related to the subject of the study in an analytical manner, and speaking of the methodology of the study, the study depends on Re-Analysis Method. Thus, it belongs to the type of analytical studies.

key words: Citizenship- Active Citizenship - Citizenship Theories -Active Citizenship Theories- Active Citizenship Measurement.